

الفصل الأول

التعريف بالمحاسبة ومعلوماتها وإطارها الفكري

المقدمة

يرجع تاريخ المحاسبة إلى الوقت الذي احتاج فيه الفرد لتبادل القيم والمنافع الاقتصادية وممارسة التجارة، وتطورت على مر الزمن نتيجة تطور الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها باعتبارها أداة للتعبير عن الأحداث المالية، وقد جاء هذا الأمر نتيجة تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

1/1. تعريف المحاسبة

تختص المحاسبة بخدمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي سواءً كان هذا النشاط تقوم به الوحدة اقتصادية أو الدولة، وتتمثل هذه الخدمة في وصف وتلخيص الأحداث المالية لذلك النشاط عن طريق قياس تلك الأحداث وتسجيلها وتبويبها في مجموعة من السجلات ليتسنى توفير البيانات والأرقام التي تعبر عن هذه الأحداث بشكل منظم ودقيق.

وقد عرفت المحاسبة على أنها:

علمٌ تحكمه مفاهيمٌ وفروضٌ ومبادئٌ وأهدافٌ ووظائفٌ ومعاييرٌ يتم الاسترشاد بها في تحقيق الإبداع الفني لتطبيق مراحل الدورة المحاسبية عن طريق تحليل المعاملات وقياس الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، ويتم ذلك تجسيدا لممارسة مراحل النظام المحاسبي من إدخال البيانات وتشغيلها واستخلاص نتائجها على شكل معلومات محاسبية تصاغ في تقارير مالية تقدم إلى مستخدمي تلك المعلومات لأجل التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المحاسبة تتكون من شقين هما:

العلم: لأن لها معرفة مصنفة ومادة علمية تدل عليها وتميزها بخواص العلم الممثلة بكل من: (الصلة بالمجتمع والتأثير فيه، قابلية الحقائق للتعديل والتغيير، النمو والتطور، تراكمية البناء).

الفن: أي المهنية، فالمحاسبة بدأت كمهنة تعتمد على القدرات الشخصية والذاتية للمحاسب، وهي مهنة منظمة.

وبشكل عام تعد المحاسبة فن وعلم تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات.

2/1. دور المحاسبة في عملية صنع واتخاذ القرارات

تتلخص وظيفة أو مهمة المحاسب في عملية صنع واتخاذ القرارات في توفير البيانات والمعلومات في شكل تقارير وقوائم مالية إلى مختلف الجهات داخلية كانت أو خارجية، وتختلف احتياجات الجهات الداخلية لهذه المعلومات عن احتياجات الجهات الخارجية لها، لأن إدارة المشروع تحتاج إلى معلومات: (تحليلية، مطلقة غير مقيدة، لا تقتصر على الماضي والحاضر فقط وإنما تأخذ المستقبل في الحسبان)، وهذه الوظيفة أو المهمة ليست بالبسيطة، لأن القرارات السليمة هي التي تتخذ بناءً على معلومات دقيقة وسليمة، وبغير هذه المعلومات ستكون القرارات مبنية على التخمين، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية وتلحق بالمشروع ضرراً كبيراً.

وعلى هذا الأساس فإن هناك جملة من المستفيدين من المعلومات المحاسبية

لعل من أبرزهم:

1. إدارة المشروع: حيث تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة، لاسيما المتعلقة بالاستغلال الكفاء للموارد المحدودة في المشروع.
2. أصحاب المشروع أو أصحاب الملكية (المالك الفرد أو الشركاء أو المساهمون): حيث يكون الاهتمام بالعائد على رأس المال بشكل خاص.
3. دائنو المشروع والموردون: حيث تساعد المعلومات المحاسبية دائنو المشروع في الحكم على وضعه المالي، ومن ثم حركة النقدية فيه، وقدرته على تحمل و سداد الديون.
4. دائرة الضريبة: حيث تساعد المعلومات المحاسبية موظفو دائرة الضريبة على تحديد الربح الخاضع للضريبة، ومن ثم تحديد حق الدولة في أرباح المشروع.

5. المحللون الماليون: حيث توفر المحاسبة مختلف المعلومات المالية الخاصة بالمشروع، ليستخدمها المحللون الماليون كأساس لتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين.
 6. المستثمرون: حيث توفر المحاسبة مختلف المعلومات التي تؤدي دوراً أساسياً في أسواق الأوراق المالية، والتي يعتمد عليها المستثمرون الحاليون والمرتبون في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم.
 7. المقرضون: حيث تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة لمقرضي المشروع (أشخاص أو مصارف) للاطلاع على نتيجة نشاطه ومركزه المالي لتحديد مدى إمكانية الوفاء بالقروض.
 8. الدارسون والباحثون: حيث تعد المعلومات المحاسبية بمثابة المصدر الأساسي الذي يستفيد منه الباحثون عند القيام بالبحوث الاقتصادية والمالية المختلفة.
 9. جهات أخرى كالسلطات القضائية وحاجتهم إلى المعلومات المحاسبية عند نشوء المنازعات بين المشروع والغير، أو في موضوع إقرار إفلاسه، والعملاء وحاجتهم إلى هذه المعلومات لتحديد مدى إمكانية المشروع في توفير البضائع والمواد والخدمات وتكلفتها مقرونة بنوعيتها، والمواطنون للاطلاع على الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع، والعاملون فيه لتحديد وضعه ومستقبله ومدى إمكانية استمراره على اعتبار أن أجورهم ومكافأاتهم مرهونة ببقائه.
- ومن الجدير بالذكر أن المعلومات التي يقدمها المحاسب قد لا تكون كلها معلومات كمية، وإنما قد يكون البعض منها غير كمي أو بالأحرى هي معلومات وصفية لها أهميتها (إلى جانب المعلومات الكمية) في ترشيد القرارات، بل إن بعض هذه المعلومات قد تغطي في أهميتها على الجانب الكمي عند اتخاذ قرارٍ ما، فمثلاً قد يتطلب أحد القرارات إيقاف خط إنتاجي معين لسبب من الأسباب حسب ما أظهرته المعلومات الكمية، لكن هذا القرار قد يؤدي إلى خفض الروح المعنوية لدى العاملين، مما يؤثر على درجة انتمائهم ورضائهم في التضحية من أجل أهداف المشروع، وقد يؤدي إلى عدم رضا الزبائن أو العملاء، مما قد يضطرهم إلى التحول عن منتجاته إلى منتجات مشروعٍ آخر.

وبطبيعة الحال فإن مهمة حصر المعلومات التي تقدم لأغراض اتخاذ القرارات تقع على عاتق المحاسب، ويشركه الإحصائي والمهندس ومديرو الإنتاج وغيرهم، ومما لا شك فيه أن العوامل أو المعلومات الكمية تساعد متخذ القرار بصورة أكثر فاعلية من العوامل الوصفية، لذا ينبغي على المحاسب أن يبذل قصارى جهده في التعبير عن أكبر قدر من المعلومات في صورة كمية وبما يقلل من أثر العوامل الأخرى.

وتهدف أنظمة المعلومات في شركات الأعمال إلى توفير مختلف المعلومات للجهات أو الأطراف الداخلية والخارجية، وتنشأ حاجة الجهات الداخلية لها بحسب:

أولاً. نوع القرار ويتضمن:

1. حسب الهدف من القرار (إما قرار تخطيطي أو قرار رقابي).
2. حسب الموقف القراري (قرارات متكررة، قرارات غير متكررة).
3. حسب ظروف اتخاذ القرار (التأكد، المخاطرة، عدم التأكد).
4. حسب المدى الزمني للقرار (قرارات قصيرة الأجل، قرارات طويلة الأجل).

ثانياً. المستوى الإداري الذي يتخذ فيه القرار: فالمستويات الإدارية العليا لها مسؤولية وضع الخطط والاستراتيجيات طويلة الأجل والرقابة عليها، عليه فإن التقارير المحاسبية التي تقدم لها يجب أن تعطي صورة دقيقة عن جميع مظاهر نشاط المنشأة. أما المستويات الإدارية الوسطى فإن مجال اهتمامها يتمثل في تنظيم الأداء بالشكل الذي يحقق التوازن بين الأهداف المحددة وقرارات التشغيل بما يكفل حسن استخدام الموارد المتاحة، عليه فإن التقارير التي تقدم لها يجب أن تعكس مدى تحقيق هذه الأهداف وبما يكفل تقييم أداء مختلف مراكز المسؤولية. في حين أن المستويات الإدارية الدنيا تختص أساساً بتنفيذ المهام المحددة لها من قبل المستويات الإدارية الوسطى، ومن ثم فإن ما يقدم لها من تقارير يجب أن تشمل على تلك البيانات المرتبطة بمباشرة المهام التنفيذية وبما يحقق الرقابة على المهام الموكلة إليها.

وأخيراً يتوجب التنويه إلى أهمية ودور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث تكمن هذه الأهمية في أن فاعلية القرار الإداري تعتمد بشكل كبير على مدى جودة المعلومات المقدمة، فالمعلومات غير الملائمة أو المضللة، من الطبيعي أن يتخذ في ضوءها القرارات الخاطئة وغير السليمة، وعلى العكس كلما تحسنت جودة المعلومة، كلما تحسنت فاعلية القرار.

وتعزيزاً لما تقدم يمكن القول:

1. إن درجة الجودة في المعلومات المقدمة لمتخذ القرار لها تأثير كبير في درجة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة الجودة في المعلومة، كلما كان الاختيار من بين البدائل المتاحة أدق وأفضل، لأن المعلومة الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من جوانب مخاطرته.

2. تسهم المعلومات التي تشتمل عليها التقارير المحاسبية في:

أ. تسجيل الإنجازات (أو التقرير عن الأداء): فهي تمكن جميع الجهات الداخلية والخارجية على حدٍ سواء من تقييم الأداء الوظيفي للمشروع.

ب. توجيه أو جذب الانتباه: حيث تساعد المستويات الإدارية في التركيز على المشاكل التشغيلية ونواحي القصور وعدم الكفاءة، وكذلك توجيه وتهيئة المديرين للتركيز على النواحي المهمة في العمليات بما يمكنهم من اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية، سواء عن طريق التخطيط الجيد، أو الإشراف اليومي الكفء. وتمتاز المعلومات المعدة لهذا الغرض بارتباطها بصفة خاصة بعمليات التخطيط والرقابة المتكررة (الروتينية)، وتقدم التقارير المحاسبية التحليلات الوافية بهذا الشأن.

ج. حل المشاكل: حيث تستخدم المعلومات المحاسبية في حل المشاكل المتعلقة بالتخطيط طويل الأجل، فضلاً عن ترشيد قرارات الحالات الخاصة (غير المتكررة)، وهي المواقف التي تتطلب تحليلاً وتقارير محاسبية خاصة.

3/1. خصائص جودة المعلومات المحاسبية (الخصائص النوعية)

تعرف المعلومات بشكلٍ عام على أنها وسيلة لخفض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات، أو هي المعرفة المستقاة من تحليل البيانات وإعداد المؤشرات وربطها بالظروف المحيطة.

أما المعلومات المحاسبية فتعرف على أنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبي في التقارير المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً، فهي ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل جهات متعددة لها علاقة بالمشروع وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

في حين تعرف الخصائص النوعية على أنها مجموعة السمات أو الصفات المميزة التي يجب توافرها في المعلومات لكي تكون مفيدة وذات أثرٍ في توجيه متخذي القرارات.

وقد حدد هذه الخصائص المجالس المهنية مثل:

- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي:
(Financial Accounting Standards Board: FASB).
- مجلس معايير المحاسبة الدولية:
(International Accounting Standards Board: IASB).

حيث صدر عنهما في قائمة المفاهيم رقم (8) في الإطار المفاهيمي المشترك بينهما، أن خصائص جودة المعلومات المحاسبية هي عبارة عن خاصيتين أساسيتين هما: (الملاءمة والتمثيل الصادق)، وأربعة خصائص تعزيزية تمثلت بالقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم والتوقيت المناسب، في حين تمثلت المحددات على هذه الخصائص بقيد التكلفة فقط.

وفيما يلي التعريف بكل خاصية من هذه الخصائص:

أولاً. الخصائص الأساسية

1. **خاصية الملاءمة:** وتكتسب المعلومات هذه الصفة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تعزز وتصحح من تقييماتهم الماضية، وتتحدد مكوناتها بكل من:
 - أ. القيمة التنبؤية: وتعني تمكين مستخدميها من التنبؤ بالنتائج المستقبلية.
 - ب. القيمة التأكيدية أو التغذية العكسية بشأن التقييمات الماضية بما يمكّن مستخدميها من تصحيح الأخطاء والانحرافات إن وقعت.
 - ج. يجب التنبه إلى أن الإطار المفاهيمي المشترك قد جعل من الأهمية النسبية صفة من صفات هذه الخاصية بعد أن كانت قيماً عليها، وتحدد هذه الأهمية بحسب رؤية مستخدمي المعلومات، فطالما أن المعلومة هي ضمن احتياجاتهم وتؤثر في قراراتهم وجب أن يتم تليبيتها وعدم التضحية بها.
2. **خاصية التمثيل الصادق:** ومضمون هذه الخاصية هو التعبير الدقيق عن واقع الأعمال في التقارير المالية، واعتُبر أمر وجودها ضرورة لكي تصبح هذه التقارير كالخرائط التي تصور الطرق والأنهار في العالم الحقيقي، وبالتالي فإن الخروج عنها بإضافة بيانات وهمية أو حذف ما هو ملائم منها سيحد من جدوى هذه التقارير، ووفقاً لهذا الوصف ستعمل هذه الخاصية بشكل كبير على تجسيد الملاءمة بالتقارير المالية وسيزول عندها أي تعارض فيما بينها وبين الخاصية الأساسية الأولى.

ولكي تكتمل أركانها في التعبير الدقيق عن الظواهر الاقتصادية وواقع الأعمال يتوجب أن تتصف المعلومة بكل من:

 - أ. الحياد: ويعني عدم وجود أي تلاعب من أجل التعديل أو التغيير في قرارات المستخدمين للتأثير عليهم.
 - ب. الاكتمال: ويعني التصوير الكامل لفهم الظاهرة بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات والتفاصيل اللازمة.
 - ج. الخلو من الأخطاء الجوهرية والتمتعمة.

ثانياً. الخصائص التعزيزية

ولهذه الخصائص أيضاً معنى ومضمون يهدف في طياته إلى خدمة المستخدمين وتلبية احتياجاتهم من المعلومات، حيث تحمل كل خاصية منها المعنى الآتي:

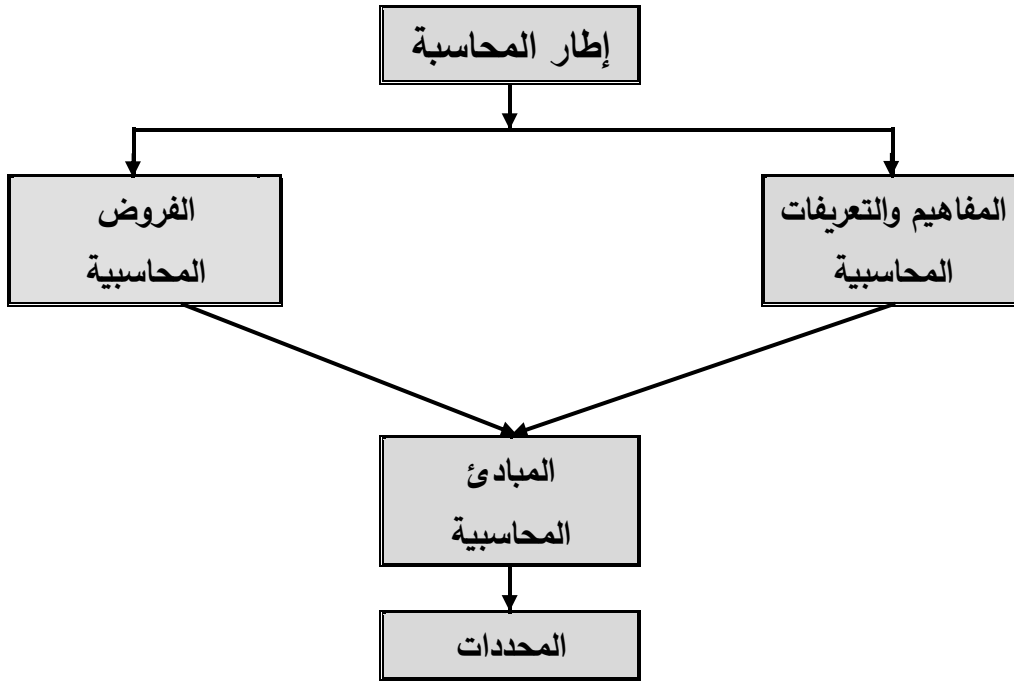
1. **القابلية للمقارنة:** وتعني أن يتمكن المستخدمون من إجراء المقارنة بين التقارير المالية للشركة الواحدة لعدة فترات أو بين التقارير المالية لعدة شركات.
2. **القابلية للتحقق:** وتعني أنه يمكن التحقق بشكل مباشر أو غير مباشر من أن معلومات التقارير المالية تمثل بأمانة الظواهر الاقتصادية، ويدل على مدى توافرها قدرة الأشخاص المستقلين من التوصل إلى ذات النتائج والاحتمالات التي قدمها المكلفون بإعدادها.
3. **القابلية للفهم:** وتم التعبير عن فحواها بإدراك المستخدمين للمعلومات المحاسبية وقابليتهم على فهمها، بشرط توفر مستوى معقول من المعرفة لديهم، ويسترشد بها من خلال العناصر التي تركز على الشفافية ووضوح المعلومة المقدمة في التقارير المالية، وتشتمل هذه العناصر على التبويب والتنظيم للمعلومات وإضافة الجداول والرسوم البيانية لها، واستخدام الكلمات التي يسهل فهمها.
4. **الوقتية أو التوقيت المناسب:** ويقصد بها الفترة الزمنية المستغرقة في إعداد المعلومة وتقديمها للمستخدمين، وكلما قلّت هذه الفترة زادت منفعة المعلومات في تصويب الرؤى واتخاذ القرارات السليمة.

ثالثاً. المحددات على خصائص جودة المعلومات المحاسبية

لقد وضع الإطار المفاهيمي المشترك (على غرار الإصدارات السابقة) قيوداً على المعلومات وهو قيد **التكلفة** فقط دون الإشارة لكلمة العائد، مع التنويه في مضمون هذا القيد على أن فائدة المعلومات يجب أن تكون أكبر من تكلفتها.

4/1. الإطار الفكري للمحاسبة

تستند المحاسبة في كل مرحلة من مراحل تحليل وإعداد البيانات وعرضها إلى عدد من المفاهيم والفروض والمبادئ والمحددات التي تمثل مجموعها الإطار النظري أو المفاهيمي للمحاسبة، ويمكن تصوير هذا الإطار في الشكل (1-1) الآتي:



الشكل (1-1)

الإطار النظري للمحاسبة

أولاً. المفاهيم (التعريفات المحاسبية)

تصور التقارير المالية بأنواعها المختلفة الآثار المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع، ويتم عادةً تجميع وتبويب هذه العمليات تبعاً لخصائصها الاقتصادية، وتعرف هذه التبويبات بعناصر التقارير أو القوائم المالية، وتنقسم هذه العناصر إلى مجموعتين تضم الأولى العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي وهي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، في حين تضم المجموعة الثانية العناصر المتعلقة بقياس الأداء في قائمة الدخل وهي الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر.

ويمكن عرض مفاهيم تلك العناصر في ضوء أساس الاستحقاق على النحو

الآتي:

العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي

يعرف المركز المالي أو الميزانية العمومية بأنه عبارة عن كشف يتضمن جانبين، أحدهما يمثل الموجودات، والآخر يمثل المطلوبات وحقوق الملكية للمشروع، وفي كل الأحوال يجب أن يكون جانبيه متوازنين، أي أن جانب الموجودات مساوٍ لجانب المطلوبات.

1. الموجودات أو الأصول: وهي كل ما يملكه المشروع وله قيمة نقدية، وتعتبر الموجودات عن أوجه الاستثمارات المختلفة لأموال المشروع، فقد تكون مملوكة له بقصد المساعدة على الإنتاج، أي بقصد الحصول منها على خدمات طويلة الأجل وهي ما يطلق عليها بالموجودات الثابتة كالمباني والأراضي .. الخ، أو قد تكون بقصد الحصول على خدمات قصيرة الأجل تساعد على تحقيق الربح وهي ما يطلق عليها بالموجودات المتداولة كالبضاعة والنقدية في الصندوق أو المصرف .. الخ.
2. المطلوبات أو الالتزامات: وهي حقوق الغير تجاه أصحاب المشروع، وهذه الالتزامات إما أن تكون مستحقة السداد بعد فترة طويلة وتسمى بالالتزامات الثابتة، أو مستحقة السداد فوراً أو خلال فترة قصيرة الأجل وتسمى بالالتزامات المتداولة.
3. حقوق الملكية أو صافي الموجودات: وهي الحقوق المتبقية في الموجودات بعد استبعاد الالتزامات، وتتغير وفقاً للمعاملات أو الأحداث الآتية:
 - أ. الاستثمارات الإضافية: وهي الزيادة في حقوق الملكية نتيجة تحويل مبالغ إضافية إلى المشروع للحصول على حقوق ملكية به أو زيادتها.
 - ب. التوزيعات على أصحاب الملكية: وهي النقص في حقوق الملكية نتيجة تحويل موجودات إلى ملاك المشروع أو تقديم خدمات لهم أو تحمل التزامات إضافية نيابة عنهم.

العناصر المتعلقة بقياس الأداء في قائمة الدخل

يتمثل **الدخل** أو نتيجة النشاط بالفرق بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية والمصروفات المستنفدة لتحقيق تلك الإيرادات، فزيادة الإيرادات عن المصروفات يتحقق عنها الربح، وعلى العكس تكون نتيجة النشاط خسارة. وعلى هذا الأساس يعرف **الربح** المتعلق بالنشاط الجاري للمشروع بأنه عبارة عن الفائض في موارده الاقتصادية نتيجة زيادة التدفقات النقدية الداخلة إليه ممثلة بالإيرادات عن التدفقات النقدية الخارجة منه ممثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة. في حين تعرف **الخسارة** المتعلقة بالنشاط الجاري للمشروع بأنها عبارة عن العجز في موارده الاقتصادية نتيجة نقص التدفقات النقدية الداخلة إليه ممثلة بالإيرادات عن التدفقات النقدية الخارجة منه ممثلة بالمصروفات خلال مدة زمنية محددة عادةً ما تكون سنة.

ويندرج تحت المفهوم العام للدخل مفاهيم عدة أبرزها:

1. **الإيرادات:** وهي التدفقات النقدية الداخلة أو أي زيادة في الموجودات أو تسوية للالتزامات نتيجة تسليم أو إنتاج سلعة ما أو تقديم خدمة أو القيام بأنشطة أخرى تدخل ضمن النشاط الجاري للمشروع، وقد يضاف إلى هذه الإيرادات أية إيرادات أخرى غير متعلقة بهذا النشاط، كالإيرادات الناتجة عن استثمار جزء من النقدية في استثمارات خارج أعمال المشروع.
2. **المصروفات:** وهي التدفقات النقدية الخارجة أو المستنفد من الموجودات أو الزيادة في الالتزامات نتيجة تسليم أو إنتاج سلعة ما أو تقديم خدمة أو القيام بأنشطة أخرى تدخل ضمن النشاط الجاري للمشروع.
3. **المكاسب:** وتمثل الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن عمليات عرضية أو ثانوية عدا الإيرادات، مثل أرباح بيع الموجودات الثابتة أو أرباح استبدالها.
4. **الأرباح أو الخسائر:** وهي الزيادة أو النقص في حقوق الملكية نتيجة المعاملات أو الأحداث الطارئة بخلاف الأنشطة الجارية للمشروع، ومن الأمثلة عليها أرباح أو خسائر بيع الموجودات الثابتة أو بيع الاستثمارات.

ثانياً. الفروض المحاسبية

تمثل الفروض مجموعة من المسلمات المقبولة قبولاً عاماً بسبب امتثالها لأغراض المحاسبة، ولكونها مستخلصة من البيئة المحيطة بالمشروع بجوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعتبر الفروض بمثابة نقطة البداية في بناء النظرية، إذ تتمثل في تعميم ظاهرة معينة باعتبارها مقبولة قبولاً عاماً وكأنها حقيقة تم التوصل إليها. وفيما يلي بيان بأهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها:

1. فرض الوحدة المحاسبية: ويقوم هذا الفرض على أساس أن للوحدة الاقتصادية بعد اكتسابها الصفة القانونية شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الملاك، وبالتالي فإن القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية لأي وحدة سيتم بمعزل عن الذمم المالية الشخصية لمالكها.

2. فرض الاستمرارية: ويقوم هذا الفرض على أساس أن الوحدة الاقتصادية ولدت لتستمر وليس هناك نية لتصفيتها في المستقبل القريب، لكن لا تعني الاستمرارية هنا بالاستمرارية الدائمة، وإنما يُفترض استمرار الوحدة الاقتصادية لفترة كافية لإتمام نشاطها وتنفيذ العقود المبرمة معها وسداد الذي عليها وتحصيل الذي لها.

3. فرض ثبات وحدة النقد: ويقوم هذا الفرض على أساس أن المحاسبة تقيس وتعرض نتائج الأنشطة الاقتصادية للوحدة في صورة نقدية، على اعتبار أن وحدة النقد هي من أكثر الوسائل إيضاحاً وفاعلية في توصيل المعلومة المالية عن الوحدة الاقتصادية.

4. فرض الفترة الزمنية: ويقوم هذا الفرض على أساس تقسيم حياة الوحدة الاقتصادية إلى فترات متساوية تعرف كل منها بالفترة المحاسبية (تبدأ في 1/1 من كل سنة وتنتهي في 12/31 من نفس السنة)، حيث يتم في نهاية هذه الفترة القيام بوقفة مفتعلة لنشاط الوحدة للتعرف على نتيجة نشاطها، فضلاً عن التعرف على مركزها المالي. ويترتب على هذا الفرض ظهور المقدمات والمستحقات من المصروفات والإيرادات بقائمة المركز المالي، وهذا ما يميز إتباع أساس الاستحقاق عن الأساس النقدي في تسجيل معاملات الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً. المبادئ المحاسبية

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المبدأ على أنه قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل، وهو أساس للسلوك أو التطبيق العملي. وتصنف المبادئ الرئيسية في المحاسبة إلى ما يأتي:

1. **مبدأ التكلفة التاريخية:** ويعني هذا المبدأ تسجيل العمليات والأحداث المالية في السجلات المحاسبية بتكلفتها التاريخية، أي بتكلفتها الفعلية المبنية على أدلة موضوعية وهي المستندات الثبوتية لحالة الشراء أو الاقتناء.
2. **مبدأ قياس الإيراد:** ويقضي هذا المبدأ بقياس إيرادات الوحدة الاقتصادية على أساس صافي النقدية (القيمة) الناتجة من تبادل السلع والخدمات، ويترتب على ذلك استبعاد كافة الخصومات كمردودات المبيعات والخصم المسموح به من إجمالي إيراد المبيعات للوصول إلى صافي إيراد المبيعات. ولغرض الاعتراف بالإيراد، يتوجب توافر شرطان أساسيان هما: (أن يكون الإيراد قد تحقق أو قابل للتحقق، أن يكون الإيراد قد اكتسب).
3. **مبدأ المقابلة:** ويقضي هذا المبدأ أنه في نهاية كل فترة محاسبية (سنة عادةً) يجب مقابلة إيرادات الفترة بالمصاريف اللازمة لتحقيق هذه الإيرادات، وذلك للوصول إلى صافي نتيجة النشاط، وإذا ما كان هناك إيرادات مُرحّلة من فترة سابقة أو مؤجلة لفترة مقبلة فإن المصاريف المرتبطة بها تعامل بالمثل.
4. **مبدأ الإفصاح:** ويقضي هذا المبدأ بضرورة أن تفصح التقارير المالية عن كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للوحدة والملائمة لاتخاذ القرارات من جانب أصحاب المصالح معها.
5. **مبدأ الوثوق:** ويقوم هذا المبدأ على أساس أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون ممثلة بأمانة لنشاط الوحدة الاقتصادية، أي يجب أن تكون موضوعية وخالية من التحيز وبالتالي يمكن التحقق من صحتها وإقامة الدليل عليها.
6. **مبدأ إمكانية المقارنة:** ويؤكد هذا المبدأ على إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من فترة لأخرى أو مع مثيلاتها من الوحدات الاقتصادية

الأخرى، وذلك لمساعدة أصحاب المصالح في التنبؤ بأوجه نشاط الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المالية اللازمة. ولا يتحقق ذلك إلا بالثبات في اتباع نفس السياسات والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى.

رابعاً. المحددات المحاسبية

على الرغم من أن المبادئ هي قانون عام أو قاعدة عامة لا ينبغي الخروج عنها، إلا أن هناك قيوداً أو استثناءات عليها تعكس بطبيعتها أعرافاً تعديلية، ويسمح من خلالها الخروج على تطبيق بعض تلك المبادئ، ولعل من أبرز هذه القيود أو الاستثناءات ما يأتي:

1. **الحيطة والحذر (التحفظ):** تعد سياسة (أو قيد) الحيطة والحذر منهجاً عاماً يعكس موقف المحاسب لمعالجة مشكلة **عدم التأكد** بطريقة عملية، فيلجأ عند القياس المحاسبي لاختيار الطريقة الأقل ضرراً من حيث أخذ التقييم بأقل القيم بالنسبة للموجودات والإيرادات، وأعلى القيم بالنسبة للمطلوبات والمصروفات، بعبارة أخرى الأخذ بالخسائر والمصروفات المحتملة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار الأرباح والإيرادات المحتملة، ومن الأمثلة الحية على تطبيق هذه السياسة تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي، واستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) في تسعير حركة المخزون السلعي باعتبارها من أكثر الطرق تحفظاً في ظروف التضخم، وكذلك الموقف العام بالاعتراف بالخسائر المحتملة وعدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى تتحقق فعلاً إلى غير ذلك.
2. **الأهمية النسبية:** وطبقاً لهذه السياسة يتوجب عدم الإفصاح عن أية معلومات عن البنود أو العناصر التي تتضمنها التقارير المالية، إلا إذا كان لها أثراً محسوساً في قرار قارئ تلك التقارير، أي يجب عرض البنود الجوهرية ذات التأثير المباشر في قرارات المستخدمين بشكل مستقل في صلب التقارير المالية.
3. **التكلفة/المنفعة:** وتقضي هذه السياسة بعدم إنتاج المعلومات التي تزيد تكلفتها عن المنفعة المتوقعة منها.